

واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

The reality of Takaful insurance in the Kingdom of Saudi Arabia

نوال لعشوري، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف -، الجزائر، nawellachouri@yahoo.com

تاريخ قبول المقال: 2021/12/06

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/21

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، باعتباره الركيزة الأساسية لقطاع الخدمات المالية، وذلك من خلال توفير آليات تحويل المخاطر والتشجيع على الادخار طويل المدى مما يجعله أهم العوامل للنهوض بالاقتصاد بالمملكة. توصلت هذه الدراسة إلى أن الالتزام بتطبيق القوانين المنظمة لقطاع التأمين التكافلي بالمملكة أدى إلى تخفيض عدد شركات التأمين العاملة في القطاع واستمرت فقط المطبقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما تم التوصل إلى هيمنة التأمين الصحي والمركبات على القطاع بسبب الإقبال الإجباري للأفراد على هاتين الخدمتين، لكن بالرغم من هذا تبقى مساهمتهما في الناتج المحلي غير النفطي ضئيلة جدا. وللوصول إلى هذه النتائج تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات مفتاحية: التأمين التكافلي، كثافة سوق التأمين، عمق سوق التأمين، مبادئ الشريعة الإسلامية.

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of Takaful insurance in the Kingdom of Saudi Arabia, as it is the main pillar of the financial services sector, by providing risk transfer mechanisms and encouraging long-term savings, which makes it the most important factor for the advancement of the economy in the Kingdom. This study concluded that the commitment to apply the laws regulating the Takaful insurance sector in the Kingdom led to a reduction in the number of insurance companies operating in the sector and only continued to apply the principles of Islamic Sharia, and the dominance of health and vehicle insurance over the sector was also reached due to the compulsory demand of individuals to these two services, but despite the fact that This keeps their contribution to non-oil GDP very small. To reach these results, the descriptive analytical method was used.

Keywords: Takaful insurance, insurance market density, insurance market penetration, Principles of Islamic Sharia

المقدمة:

شهدت صناعة التأمين التكافلي اهتماما واسعا من قبل المهتمين بالاقتصاد الإسلامي بصفة عامة وبصناعة التأمين بصفة خاصة، مما ساهم في انتشار هذا النوع من الشركات في مختلف دول العالم. وتعد المملكة العربية السعودية من بين الدول العربية الرائدة في هذا المجال، إذ أولت اهتماما كبيرا بصناعة التكافل، ويعتبر سوق التأمين التكافلي من أكثر الأسواق نموا في دول الخليج خاصة بعد تطبيق نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية وصدور اقرار التأمين الإجباري في القطاع الصحي والمركبات.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في سؤال الجوهرى التالي:

ما هو واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق عن إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- 1 - ما هو التأمين التكافلي؟ وفيما تتمثل خصائصه ومبادئه؟
- 2 - ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين التأمين التكافلي والتجاري؟
- 3 - كيف انعكس الالتزام بتطبيق القوانين المنظمة لعمل قطاع التأمين على شركات التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية؟
- 4 - ما مدى مساهمة سوق التأمين التكافلي السعودي في الناتج المحلي غير النفطي؟

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - تسليط الضوء على اهم المبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي وآليات تطبيقها.
- 2 - ابراز أوجه التشابه والاختلاف بين التأمين التكافلي والتجاري.
- 3 - التعرف على أهم الصيغ الشرعية التي تتبعها شركات التأمين تكافلي في إدارة عملياتها.
- 4 - ابراز كيف ينعكس الالتزام بتطبيق القوانين والتعليمات المنظمة لقطاع التأمين السعودي على شركات التأمين التكافلي.
- 5 - رصد واقع التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية من خلال دراسة أداء سوق التأمين، مع الوقوف على نسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي غير النفطي.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج " الوصفي التحليلي " الذي يعتمد في الأساس على جمع المعلومات والبيانات التي لها علاقة بالموضوع من مختلف المراجع (كتب، مقالات، مؤتمرات، قوانين، تقارير)، قصد تحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وهذا باستخدام أدوات ايضاحية مثل الجداول والاشكال كل ما استدعت الحاجة لذلك، وفيما يلي تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي:

يسعى الانسان منذ القدم إلى البحث عن السبل والطرق الفعالة لحماية نفسه وممتلكاته من أي خطر يمكن أن يتعرض له في المستقبل، لذلك لجأ إلى التأمين بنوعيه التجاري و/ أو التكافلي، هذا الأخير حظي بقبول عموم الفقهاء وعلماء الشريعة لأنه يتماشى مع احكام الشريعة الإسلامية. من خلال هذا المبحث سوف يتم تحديد تعريف لتأمين التكافلي وتبيان خصائصه، مع توضيح أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين التأمين التجاري، وتطرق أيضا إلى المبادئ والأسس التي يقوم عليها وآليات تطبيقها، مع الإشارة في الأخير إلى النماذج الشرعية التي تطبقها شركات التأمين التكافلي في إدارة أعمالها.

المطلب الأول: تعريف التأمين التكافلي:

قبل التطرق إلى تحديد تعريف لتأمين التكافلي كان لابد من ذكر بعض المسميات له، إذ يطلق عليه البعض اسم التأمين التعاوني أو التأمين التبادلي.

فالتأمين التعاوني هو: " اكتتاب مجموعة من الأشخاص، يهدده خطر واحد، بمبالغ نقدية على سبيل الاشتراك، يؤدي منها تعويض لكل من يتعرض للضرر، كما ويطلق على التأمين التكافلي اسم التأمين التعاوني والتبادلي معا، وقد سمي تعاونيا لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم، أي أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه، باعتبار أن كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له، ويسمى تأمينًا تبادليًا لسببين هما، أن مجموع

المشتركون يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه، وكل عضو من هيئة المشتركين نفي التأمين يجمع بين صفتي المؤمن لغير هو المؤمن له أو المستأمن.¹ يعرف التأمين عامة بأنه: "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهم المؤمن له نظير قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير، من الطرف الآخر وهو المؤمن بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداء معين عند تحقق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء".²

أما التأمين التكافلي فقد عرفه الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على أنه: "تعاون منظم تنظيمياً دقيقاً بين عدد كبير من الناس المعرضون جميعاً لخطر واحد، فإذا تحقق الخطر لأحدهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتقادون بها أضرار جسيمة تلقى بمن نزل به الخطر منهم، فالتأمين إذن تعاون محمود، تعاون على البر والتقوى يبر به المتعاونون بعضهم بعضاً، ويتقون جميعاً شر المخاطر التي تهددهم".³

أما قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية فقد عرفه بأنه: "عقد من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث وذلك عن طريق إسهم أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التكافلي لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وإنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر، والثاني خلو التأمين التكافلي من الربا بنوعيه ربا الفضل وربي النسبة فليست عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من أقساط في المعاملات ربوية".⁴

¹ حضري دليلة، بغدادي جميلة، صناعة التأمين التكافلي في دول المختارة - بين الواقع والأفاق والتحديات -، الملتقى الدولي السابع حول: الواقع العملي وأفاق التطوير - تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012، ص 04.

² حميدي نعيمة، حوشين ابتسام، التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في سوق التأمين الجزائري - دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 22، العدد 02، 2019، ص 105.

³ جلولي سميحة، إعادة التكافل كآلية لإدارة مخاطر التأمين التكافلي - المملكة العربية السعودية نموذجاً -، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1، العدد 09، 2015، ص 381.

⁴ العرابي مصطفى، غانية نذير، صناعة التأمين التكافلي: الواقع، التحديات والأفاق، مجلة البحوث، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 94.

ويمكن تعريف أيضا بأنه: "اشتراك مجموعة من الأفراد في إنشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معيناً إذا أصابه حادث معين".¹
ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التأمين التكافلي هو بديل إسلامي للتأمين التقليدي (التجاري) يتفق فيه طرفين أو عدة أطراف على الاشتراك في تحمل المخاطر التي قد تقع لأي طرف منهم من خلال إنشاء صندوق يمولونه باشتراكاتهم.

المطلب الثاني: خصائص التأمين التكافلي:

يفرد التأمين التكافلي بخصائص تميزه عن غيره من أنواع التأمين الأخرى وأهمها:²

أولاً: اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو:

وهذه من أهم الخصائص التي يتميز التأمين التكافلي عن غيره، حيث إن أعضاء هذا التأمين يتبادلون التأمين فيما بينهم، إذ يؤمن بعضهم بعضاً، فهم يجمعون بين صفتين في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم، واجتمع صفة المؤمن والمؤمن نله في شخصية المشتركين جميعاً، يجعل الغبن والاستغلال منتفياً، لأن هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآلها لدافعها.

ثانياً: انعدام عنصر الربح:

ينحصر الهدف في التأمين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة. وبمعنى آخر لا يسعى هذا النوع من الهيئات إلى تحقيق أرباح من القيام بعمليات التأمين، حيث يدفع المشتركون اشتراك التأمين بنية التبرع وليس بنية تحقيق أرباح وذلك لدرء آثار المخاطر التي قد تحدث، وبناء عليه يتحدد اشتراك التأمين لدى هذه الهيئات على أساس ذلك المبلغ الكافي لتغطية النفقات الخاصة بالحماية التأمينية المقدمة، وتحقيق أي فائض يعد دليلاً على أن الاشتراك الذي يتم تحصيله كان أكثر مما يجب تقاضيه مما يستتبع رد هذه الزيادة إلى الأعضاء

¹ خنفرى خيضر، تطوير صناعة التأمين التكافلي وفاقها، مجلة دراسات الاقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمة التعليمية، المجلد 13، العدد 02، 2013، ص 10.

² بهلولي فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر - الواقع والآفاق -، الملتقى الدولي السابع حول: الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012، ص 05.

ثالثاً: عدم الحاجة إلى وجود رأسمال:

لما كانت طبيعة مشروعات التأمين التكافلي تتطلب وجود عدد كبير من الأعضاء لمقابلة خطر معين يتم فيه الاتفاق على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم عليهم جميعاً، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأسمال.

رابعاً: توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة:

تعتمد الفكرة التي تقوم عليها مشاريع التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بسبب غياب عنصر الربح وانخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها، فلا يحتاج الأمر إل بوسطاء أو مصروفات أخرى مثل الدعاية والإعلان.

المطلب الثالث: المقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري:

بعد أن تم تحديد تعريف للتأمين التكافلي وخصائصه كان لابد من توضيح أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين التأمين التقليدي (التجاري). والجدولان الموليان يوضحان ذلك:

الجدول رقم 01: أوجه التشابه بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

الغرض العام	هو تحقيق هدف نظام التأمين، وهو تغطية الأضرار الناشئة عن المخاطر، لتخفيف العبء عن المصاب بها.
الشكل القانوني للشركة	هي شركة مساهمة، تقدم خدمات التأمين بعد أن يقوم المؤسسون بتأسيسها برأس مال يدفعه المساهمين فيها، وهي التي تمتلك الأقساط في الأول (التجاري)، وهي التي تدير صندوق التكافل وتستثمر أمواله في الثاني (الإسلامي).
الأسس الفنية والاحصائية	يتم استخدام نفس الأسس الفنية والاحصائية (العلمية) في تقدير الأخطار المطلوب التأمين منها، وتقدير مبالغ الأقساط أو الاشتراكات، مع وجود إعادة التأمين في التأمين التجاري والإسلامي.
شروط وصياغة الوثائق	تشابه الشروط وطريقة صياغة الوثيقة، مادام أن الشروط مقبولة شرعاً، ومن ذلك مثلاً: لاستثناءات - التحمل، وغالباً ما يقتصر الفارق على نصوص وتعريفات التكافل، مع خضوع القانون الحاكم لعدم مخالفته الأحكام الشرعية.
أنواع التأمين العامة	يتنوع التأمين عموماً إلى: التأمين على الأشياء (ضد الأضرار التي تلحقها)، والتأمين على الأشخاص (التأمين لحالة الوفاة - التأمين لحالة العجز أو الإصابات).

المصدر: حميدي نعيمة، حاشيتن ابتسام، مرجع سابق، ص108.

الجدول رقم 02: أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

الموضوع	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
من حيث طبيعة العقد	يقوم على المعاوضة بين المشترك والشركة بقصد الربح.	يقوم على أساس التبرع والتكافل بين أطراف العقد، لا يقصد به الربح.
من حيث المرجعية النهائية	تخضع إلى التشريعات والأعراف ذات أصل تقليدي تجاري ينسجم مع فلسفة الرأسمالية بصفة عامة والتي تكون مبنية على أسس المعاوضات.	تخضع المرجعية النهائية لجميع أنشطته إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال استحداث هيئة مختصة بذلك في الهيكل التنظيمي تسمى "هيئة الفتوى والرقابة الشرعية".
من حيث الحكم الشرعي	هو محرم باتفاق أكثر المجاميع الفقهية، لأنه لا يخلو من الربا، الغرر، الجهالة والمقامرة.	جائز شرعا وقد أجمع العلماء على جوازه، فهو لا يتعامل بالربا، ولا يستغل ما جمع من أقساط في معاملات ربوية.
مكونات الذمة المالية	الذمة المالية مكونة من حساب واحد يشمل رأس المال المدفوع وعوائده وفوائده، والارباح التأمينية المتبقية، وهذه الذمة هي المسؤولة عن كل التزامات الشركة.	الذمة المالية تتكون من ذمتين ماليتين مستقلتين، الأولى ذمة الشركة (المساهمين) تتكون من رأس المال المدفوع والعوائد التي تحتل عليها من عقد المضاربة بين الشركة وحساب التأمين، الذمة الثانية هي حساب التأمين تتكون من أقساط التأمين وعوائدها.
الفائض التأميني والربح التأميني	لا يعود الأصل أو أي جزء من قيمة القسط المدفوع بأي حال من الأحوال إلى المستامن، لأنه يدخل في ملكية الشركة ويدخل ضمن أرباحها ويسمى "ربحا تأمينيا"	أصل قيمة القسط المدفوع يعود إلى صاحبه بعد اقتطاع حصة التعويضات، المصروفات، وإعادة التأمين، وهو يسمى "بالفائض التأميني".
عوائد استثمار الاقساط	عوائد شركة التأمين التجاري تعود للشركة التجارية فقط.	عوائد النشاطات الاستثمارية الخاصة بصندوق المشتركين تعود إلى حساب التأمين بعد اقتطاع حصة الشركة كمضارب.

المصدر: هرموش إيمان، مقيم صبري، واقع وأفاق التأمين التكافلي في الجزائر - محاكاة تجارب عالمية -، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 70.

المطلب الرابع: مبادئ التأمين التكافلي وآلياته:

يتميز التأمين التكافلي بغيره بمجموعة من المبادئ والأسس المستمدة من الشريعة الإسلامية، ولكن لتطبيق هذه المبادئ والأسس كان لابد من وجود مجموعة من الآليات. وهذا ما سوف يتم طرحه في هذا المطلب.

أولاً: مبادئ التأمين التكافلي:

لابد للتأمين التكافلي أن يشمل على عدة أسس ومبادئ لئلا يتعد عن ساحة التأمين التجاري، وتتمثل فيما يلي:¹

- 1- **التعاون:** يقوم نشاط شركات التأمين التكافلي على التعاون والتكافل بين المشتركين عند حدوث الخطر أو تحقق الخسارة حيث يتحملون جميعاً الخسارة أو الخطر.
- 2- **الالتزام بالتبرع:** حيث يعتبر القسط المدفوع من طرف المشترك تبرع وما يحصل في حالة الخسارة أو الخطر يعتبر من طرف باقي المشتركين.
- 3- **تجنب الجهالة والغرور:** جاء التأمين التكافلي ليدفع الجهالة والغرر الذي يتعرض له المشتركون خصوصاً المنتمون لشركات التأمين التقليدية حيث المشترك يجهل مقدار التعويض في حال الخسارة أو الخطر، ويدخل الغرر في الاجل وهو ما يتنافى مع الشريعة الإسلامية.
- 4- **تفادي المقامرة والمراهنة:** بحيث أن ما يدفعه المشترك يظل ملكاً له ما لم يتم تعويضه نتيجة وقع له، كما أن ما يتحصل عليه من تعويضات تزيد عما تم دفعه من طرف يعتبر تبرعاً من المشتركين عن طيب نفس ترسيخاً لروح التعاون والتكافل.
- 5- **تجنب الاستثمارات المحرمة:** على شركات التأمين التكافلي أن تستثمر الفائض في استثمارات تتوافق مع الشريعة الإسلامية فلا يجوز لها استثمار أموالها في شركات صنع الخمور أو سلاح أو غيرها.

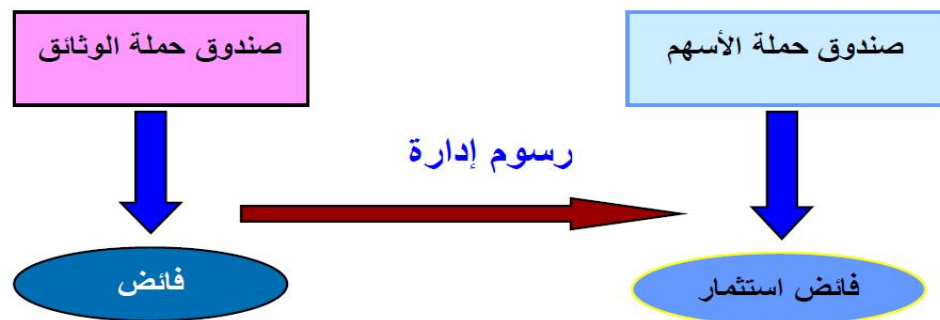
¹ لنصاري عبد القادر، بوعزيز أزهر، بن بيا محمد، العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي -دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي بماليزيا خلال الفترة (2012-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة احمد دراية، المجلد 08، العدد 03، 2020، ص 263.

ثانيا: آلية عمل التأمين التكافلي

نعرض فيما يلي كيفية عمل التأمين التكافلي:¹

- 1 - يتم انشاء حسابين منفصلين: أحدهما خاص بالشركة المديرة نفسها، والثاني يكون خاصا بصندوق حملة الوثائق والتزاماتهم.
 - 2 - ما تجمع من الفائض التأميني يكون ملكا لصندوق التأمين، وليس للشركة المديرة أن تأخذ منه شيئا إلا بوجه مشروع (كأجر على الإدارة).
 - 3 - ويمكن أن يبقى الفائض كله احتياطيا تراكميا لتقوية صندوق التأمين، أو لتخفيض أقساط التأمين، ونحو ذلك مما يعود لمصلحة المشاركين في الصندوق، وفي حال تصفية الصندوق فإن موجودات الصندوق تصرف في أقرب مصرف مشابه.
 - 4 - التزام مبدأ العدالة وحماية أموال الصندوق عند تقدير العوض الذي تستحقه الشركة المديرة، سواء أكن ذلك العوض نظير استثمار أموال الصندوق، أو إدارة عملياته ووضع المعايير والآلية التنفيذية لتحقيق ذلك المبدأ، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- والشكل التالي يلخص ما سبق ذكره كما يلي:

الشكل رقم 01 : آلية عمل نظام التأمين التكافلي



المصدر: جوادي سميرة، أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، 2020، ص 31.

¹لعبيدي ابراهيم، حقيقة الفرق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2013، ص ص 27-29.

المطلب الخامس: نماذج الإدارة في شركات التأمين التكافلي:

تعتمد شركات التأمين التكافلي في إدارة أعمالها على ثلاثة نماذج شرعية وهي:¹

أولاً: نموذج الوكالة:

تقوم خلاله الشركة بإدارة وتسيير الاشتراكات على أساس الوكالة بأجر، فالشركة تقوم بإدارة العمليات التأمينية على شكل صندوق التأمين التكافلي وكالة عن جمهور المستأمنين، فهي التي تتولى قبول المشتركين الجدد واستيفاء الأقساط من الأعضاء، وتكون مسؤولة كذلك عن دفع التعويضات للمتضررين منهم.

ثانياً: نموذج المضاربة:

تقوم الشركة في هذا النموذج بدور المضارب برأس المال، ويقوم المستأمنون في مقام رب راس المال، حيث يتم اقتسام الأرباح بناء على نسبة يحددها مجلس إدارة الشركة مع اعتبار أن تكون استثمارات الصندوق فيما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: النموذج المختلط:

يقوم هذا النموذج على الدمج بين صيغة الوكالة بأجر والمضاربة، فالشركة تدير وتسيير اشتراكات المستأمنين على أساس الوكالة، وتوظف الفائض التأميني في الاستثمارات بعقد المضاربة.

المبحث الثاني: واقع سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية:

يعتبر قطاع التأمين التكافلي * التعاوني * أحد دعائم قطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال توفير آليات تحويل المخاطر والتشجيع على الادخار طويل المدى مما يجعله أهم العوامل المساعدة على النهوض بالاقتصاد السعودي.

ولإسقاط الضوء بصورة واضحة على هذا القطاع وإبراز أهميته، كان لابد من التطرق في هذا المبحث إلى الإطار القانوني المنظم لقطاع التأمين تكافلي وتحديد انعكاساته على الشركات العاملة فيه. وحتى تقوم هذه الأخيرة بدورها على أكمل وجه يجب أن يتم الاهتمام بالموارد البشري من خلال تأهيله وتدريبه، حتى يستطيع إدارة منتجات التأمين التكافلي بصورة جيدة تنعكس إيجاباً على أداء سوق التأمين بصورة خاصة وعلى الاقتصاد السعودي بصفة عامة.

¹مناظري ياسين، تحديات وأفاق التأمين التكافلي بالمغرب، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 92، 2020، ص 80.

المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم لقطاع التأمين تكافلي في السعودية وانعكاسه على الشركات العاملة فيه:

يرجع تاريخ صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية إلى ما قبل سنة 1974، وذلك من خلال الترخيص لوكالات وفروع لشركات تأمين أجنبية للعمل في السوق السعودية. وفي سنة 1977 صدر قرار هيئة كبار العلماء رقم (51) بأن التأمين التكافلي (التعاوني) هو صورة من عقود التبرع، واعتبرته مقبولاً في الشريعة الإسلامية، وبذلك تأسست الشركة الوطنية للتأمين في سنة 1986، وأصبح التأمين التكافلي هو الشكل الذي يقدم من خلاله التأمين في المملكة العربية السعودية، واستمرت بعد ذلك شركات التأمين الأجنبية في العمل داخل السعودية كوسيط بين الشركات الوطنية وشركات إعادة التأمين في الخارج.

وفي عام 1999 صدر المرسوم الملكي رقم م/10 المتعلق بنظام الضمان الصحي التعاوني. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 222 في سنة 2001 والمتضمن نظام التأمين على رخص السائقين (المركبات).¹

بتاريخ 14 جويلية 2003 صدر المرسوم الملكي رقم (م/32) ينص بالموافقة على نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، أوكل فيه لمؤسسة النقد العربي السعودي مهمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين. كما حدد هذا المرسوم في مواده الخمس والعشرون (25 مادة) على ضرورة أن تلتزم الشركات التأمين التي لها رخصة العمل في هذا القطاع بالمملكة العربية السعودية بأسلوب التأمين التعاوني، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.²

أما في 20 أبريل 2004 أصدر وزير المالية قرار رقم (596/1) يخص اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني. هذه اللائحة عبارة عن شرح تفصيلي لنظام مراقبة الشركات الذي صدر بمرسوم ملكي رقم (م/32) الذي تناولناه أعلاه، إذ تحتوي على 184 مادة توضح كيفية إنشاء وإدارة

¹زايد محمد عبد اللطيف، الأشقر السيد الشربيني، شكري علاء محمد، أمين هبة الله عبد الصبور، التأمين الرقمي: دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 39، العدد 01، 2019، ص 193.

²مرسوم الملكي رقم (م/32)، نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤرخ في 14 جويلية 2003، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، متاح على الموقع: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/f734c59d-9b20-4880-96ca-e8bab7d2feb9?lawId=3e3c6fc3-9a45-4a0e-b28e-a9a700f1ad14>.

تاريخ التصفح: 2020/06/07 ، e8bab7d2feb9?lawId=3e3c6fc3-9a45-4a0e-b28e-a9a700f1ad14.

الشركة، كما تتضمن شرحاً للأهداف المراد تحقيقها من وراء شركات التأمين التكافلي نذكر منها على سبيل ذكر لا الحصر حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين، وتشجيع المنافسة العادلة بين شركات التأمين، مع توفير خدمات تأمينية أفضل بأسعار منافسة ومعقولة، كما تسعى إلى توطيد استقرار سوق التأمين وتطويره والعمل على توطين الوظائف. كما حددت هذه اللائحة بالتفصيل المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية.¹

وفي أكتوبر 2011 قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار تعديلات على اللائحة التنفيذية لمراقبة شركات التأمين التعاوني، سميت أحكام وشروط التكافل، وتركز هذه التعديلات فيما يلي على:²
أولاً: يلزم أن تحتفظ الشركة بحسابات منفصلة لعمليات التأمين عن الحسابات المتعلقة بالمساهمين، وفق ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

ثانياً: تلتزم الشركة باستثمار جميع الأموال سواء ما يتعلق بالمساهمين أو المشتركين بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع السياسة الاستثمارية للشركة الموافقة عليها من مؤسسة النقد الربوي السعودي. وسيضاف إلى الفائض الإجمالي من حساب التأمين أو يخصم منه ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد احتساب ما لهم من عوائد، وخصم ما عليهم من مصاريف محققة.

ثالثاً: تقوم الشركة بصفتها مديراً لعمليات التأمين بجميع أعمال التأمين المنصوص عليها في هذه الوثيقة لصالح المشتركين في صناديق التأمين. وفي حال وجود فائض صاف في هذه الصناديق، يتم توزيعه وفق الترتيب الآتي:

1 - توزيع 10% كحد أنى من الفائض الصافي السنوي على المشتركين مباشرة، أو بتخفيض اشتراكاتهم للسنة التالية.

¹ قرار وزير المالية رقم (596/1)، يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤرخ في 20 أبريل 2004، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، متاح على الموقع <https://www.idc.gov.sa/ar-sa/RulesandRegulations1/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9%20%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA> ، تاريخ التصفح: 2020/06/07.

² ناصر عبد الحميد، التأمين التكافلي التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي "التحديات والمواجهة"، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2014، ص 133-134.

2- ما تبقى بعد ذلك، يتم ترحيل ما يعادل 10% منه من قيمة الاشتراكات التأمين المكتتبه خلال العام إلى حساب المساهمين، باعتباره رسماً مقابل إدارة الشركة لأعمال التأمين بما لا يتجاوز 90% من الفائض الصافي.

3- يتم ترحيل نسبة 20% من عائد استثمار أموال صناديق التكافل كمضارب لصالح المشتركين في صناديق التكافل إلى حساب المساهمين.

4- ما تبقى من الفائض الصافي بعد ذلك -إن وجد- للشركة الحق في الاحتفاظ به في صناديق التأمين، أو توزيعه كله أو بعضه على المشتركين بعد موافقة مؤسسو النقد العربي السعودي.

أما في سنة 2013 فقد صدر مرسوم ملكي رقم (م/30) ينص على الموافقة على تعديل المادتين العشرين والثانية والعشرين من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) بتاريخ 14 جويلية 2004. وفحوى هذا تعديل هو انشاء لجنتين تتمثل في اللجنة الابتدائية واللجنة الاستئنافية وحددهما كلا منهما¹.

كان للإطار القانوني المنظم لعمل قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية انعكاساً على عدد الشركات الحاصلة على تصريح نهائي للعمل في قطاع التأمين التكافلي، إذ قبل صدور من قبل مجلس الوزراء بتحويل جميع الشركات العاملة في القطاع التأميني إلى نظام التكافل التعاوني، كانت هناك أكثر من مائة شركة تأمين تجارية وتعاونية، سعودية وأجنبية تقوم بممارسة التأمين فيها، ولكن بعد صدور كل من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية تقلص العدد وبقيت فقط الشركات المرخصة فقط والجدول التالي يوضح هذا.

¹ مرسوم الملكي رقم (م/30)، تعديل المادتين العشرين والثانية والعشرين من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤرخ في 1434/25/27هـ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، متاح على الموقع: [https://www.idc.gov.sa/ar-sa/RulesandRegulations1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%20%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20\(22\)-%20%D9%85%D9%86%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9%20%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A.pdf](https://www.idc.gov.sa/ar-sa/RulesandRegulations1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%20%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20(22)-%20%D9%85%D9%86%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9%20%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A.pdf)، تاريخ التصفح: 2020/06/07.

الجدول رقم 03: عدد الشركات الحاصلة على تصريح نهائي للعمل في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية:

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الشركات	35	35	34	35	34	34	32

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقد السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>، تاريخ التصفح: 2020/06/15.

في سنة 2003 بمجرد صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية تقدمت العديد من شركات التأمين بطلب الانسحاب من السوق، لذلك لم يكن هناك الا شركة تأمين تكافلي واحدة فقط مرخص لها للعمل في المملكة العربية السعودية وهي الشركة الوطنية للتأمين التعاوني (NCCI)، ولكن في نفس السنة تقدمت 24 شركة أخرى لمؤسسة النقد السعودي بطلبات تأسيس شركات تأمين تكافلي واستمر العدد في الارتفاع تدريجيا الى أن وصل سنتين 2014 و 2015 إلى 35 شركة تأمين تكافلي وافق مجلس الوزراء عليها. اما في سنة 2016 فقد انسحبت شركة من القطاع فبلغ عدد الشركات المرخصة 34 شركة، وفي سنة 2017 تقدمت شركة أخرى بطلب تأسيس شركة تأمين تكافلي لمؤسسة النقد السعودي ووافق عليها مجلس الوزراء وأصبح العدد بذلك 35 شركة مرخص لها بمزاولة النشاط في قطاع التأمين. أما في سنة 2020 انخفض عدد الشركات إلى 32 وهذا راجع إلى موافقة مجلس الوزراء على عمليات اندماج لعدد من شركات التأمين، كما تم توقيع مذكرات تفاهم لدراسة عملية اندماج شركات أخرى، ويتوقع أن تزداد هذه الوتيرة في الفترة القادمة بحيث تسهم في تعزيز القدرات التنافسية لقطاع التأمين من خلال خلق كيانات تأمينية كبيرة قادرة على المنافسة، وتقوية الوضع المالي لقطاع التأمين حفاظا على حقوق المؤمن لهم، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى خفض التكاليف وتحسين الكفاءة وتنويع المنتجات المقدمة ، وغيرها من الآثار الإيجابية.

المطلب الثاني: الخبرات والموارد البشرية العاملة في قطاع التأمين التكافلي السعودي:

بالرغم من وجود القوانين التي تنظم عمل قطاع التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية والتي تنص في بصيغة مباشرة على اتباع مبادئ الشريعة الإسلامية في إدارة كل تعاملات القطاع، كان لابد

من السهر على وجود مورد بشري مؤهل ومدرب فنيا وشرعيا، يتمثل التدريب الفني للعاملين في التدريب على الجوانب العلمية النظرية والتطبيقية -العملية- حتى يتمكن من مزاولة نشاطه بكل اريحية، اما التدريب الشرعي فيتمثل في تدريب وتأهيل المورد البشري على صيغ التمويل والاستثمار الشرعي و القيام بأعمال المراجعة والتدقيق الشرعي، وهذا حتى يتمكن من التميز بين التأمين التكافلي الذي هو محور نشاطه والتأمين التجاري. وكل هذا سوف ينعكس إيجابا على أداء شركات التأمين بصفة خاصة وعلى قطاع التأمين بصفة عامة داخل المملكة، وهذا ما سوف يتم التطرق اليه في هذا العنصر.

أولاً: الأساليب المتبعة لتدريب المورد البشري العامل في قطاعالتأمين التكافلي السعودي:

في سنة 2015 وفي إطار جهود مؤسسة النقد العربي السعودي لتنظيم قطاع التأمين التكافلي وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات، أعدت مؤسسة النقد العربي السعودي اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين(IFCE) كشهادة إلزامية لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة. وتشمل هذه الشهادة المبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين، ويتم تطبيقها خلال ثلاث سنوات وفقا لجدول زمني يحدد المدة التي يجب خلالها اجتياز الامتحان لكل شريحة من الموظفين.

أما في سنة 2017 فقد قدم المعهد المالي برنامج تدريبي لصناعة التأمين مدته أحد عشر أسبوعا بهدف تأهيل وتطوير الكوادر السعودية للعمل في قطاع التأمين بكفاءة وجودة عالية.

إضافة إلى هذا في سنة 2018 وسعيا لتنظيم وتطوير قطاع التأمين، وبغية حث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية رصينة تم ما يلي:¹

1- تبادل الخبرات العلمية والعملية مع الجهات والمنظمات العالمية من خلال إرسال المشرفين للتدريب على راس العمل واستقبالهم.

2- التدريب أثناء العمل لعشرة موظفين من قطاع التأمين في مدينة لندن ضمن برنامج " The Lloyd's Market Saudi Insurance Professionals Development Program ".

¹مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الخامس والخمسون، 2019، البنك المركزي السعودي، ص92، متاح على الموقع: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_55th-AR.pdf تاريخ التصفح : 2020/06/16.

3- تقديم منحة دراسية لمدة سنتين ونصف لا ثنى عشر سعوديا وسعودية للحصول على شهادة بلوم متقدم في التأمين (ACII) معتمد من المعهد البريطاني للتأمين ضمن برنامج (The Insurance Leaders Preparation Program). وأبرز ما قامت به مؤسسة النقد العربي السعودي في سنة 2019 من اجل تطوير وتدريب المورد البشري العامل في هذا القطاع ما يلي:¹

- 1- إقامة العديد من ورش العمل التطويرية التي تتعلق بأعمال الإطار الإشرافي المبني على تقييم المخاطر والمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 17).
- 2- أطلقت المؤسسة النسخة الثانية من برنامج دبلوم التأمين المتقدم والمعتمد من المعهد البريطاني للتأمين للحصول على شهادة المهنية لعدد 15 مشارك ومشاركة من الكوادر السعودية العاملة في القطاع، وذلك بدعم وإشراف كامل من المؤسسة.

ثانيا: توزيع العاملين في قطاع التأمين التكافلي حسب الجنسية:

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة التنفيذية هو تطوير قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية بما في ذلك تدريب وتوطين الوظائف.

كما تنص المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين عدد الموظفين المتوقع توظيفهم، وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

أما المادة الخمسون من اللائحة فقد أكدت على ضرورة أن تزود شركات التأمين مؤسسة النقد العربي السعودي قبل خمسة وأربعين يوما من نهاية كل عام مالي، ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة ككل وعلى مستوى كل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة التاسعة والسبعون من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة عن ثلاثين في المئة في نهاية السنة الأولى على أن تزداد سنويا حسب خطة العمل المقدمة إلى مؤسسة النقد العربي السعودي.

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، البنك المركزي السعودي، ص90، متاح على الموقع: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_56th-AR.pdf تاريخ التصفح : 2020/06/16.

واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

ومن خلال الجدول أدناه سوف يتم توضيح تطور وتوزيع عدد العاملين في قطاع التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية من سنة 2014 إلى سنة 2020، مع توضيح نسبة التوطين (نسبة السعودة).

الجدول رقم 04: توزيع العاملين في قطاع التأمين التكافلي حسب الجنسية

الجنسية	غير سعودي	سعودي	الإجمالي	نسبة التوطين
2014	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية			
	3333	4765	8089	59%
2015	عدد الموظفين في المناصب الادارية			
	826	644	1470	44%
2016	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية			
	2991	4974	795	62%
2017	عدد الموظفين في المناصب الادارية			
	985	732	1717	42%
2018	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية			
	2867	5129	7996	64%
2019	عدد الموظفين في المناصب الادارية			
	1310	733	2043	36%
2020	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية			
	2516	765	9281	73%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية			
	1007	984	1991	49%
	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية			
	2361	7418	9779	76%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية			
	882	1065	1947	55%
	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية			
	1924	6913	8837	78%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية			
	955	1421	2736	60%
	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية			
	1814	6645	8459	79%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية			
	889	1667	2556	65%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Insurance/Pages/Publications.aspx> تاريخ التصفح: 2020/06/15.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

1 - أن إجمالي عدد موظفي شركة التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية 9607 موظفا بنهاية سنة 2015 مقارنة بنحو 9559 موظفا بنهاية سنة 2014، أي بنسبة نمو طفيفة بلغت 0.5%. وارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية في نهاية سنة 2015 لتصل إلى 32.2% مقابل 58.9% بنهاية عام 2014 وفي المقابل انخفضت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية إلى 37.8% مقابل 43.8% في نهاية سنة 2014.

2 - أما في كل من سنة 2016 وسنة 2017 فقد استمرت نسبة التوظيف والسعودة بالارتفاع وهذا تطبيقاً لما نصت عليه المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

3 - أما في سنة 2019 فقد أثمرت جهود مؤسسة النقد العربي السعودي في توطین الوظائف الإدارية وغير الإدارية في رفع نسبة السعودة، فبلغت 78% للمناصب غير الإدارية و60% للمناصب الإدارية، مقارنة بـ 76% للمناصب غير الإدارية و55% للمناصب الإدارية في سنة 2018. وفي هذا السياق، بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين التعاوني العاملة بالمملكة في نهاية سنة 2019 نحو 11213 موظفا وموظفة، مقارنة بنحو 11726 موظفا بنهاية سنة 2018.

4 - نفس الأمر بالنسبة لسنة 2020 فقد استمر عدد الموظفين ونسبة التوطين في الارتفاع سواء تعلق الأمر بالسعوديين أو أجانب.

المطلب الثالث: المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية:

تنص المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على منتجات التأمين التكافلي وهي كما يلي:¹

أولاً: التأمين العام: يتكون من ثمانية أنواع تتمثل فيما يلي:

- 1 - **التأمين من الحوادث والمسؤولية:** ويشمل اثني عشر نوعاً.
- 2 - **التأمين على المركبات:** ويشمل التأمين من الخسائر والمسؤوليات المتعلقة بالمركبات ويستثنى من ذلك مخاطر النقل.
- 3 - **التأمين على الممتلكات:** ويشمل التأمين من الخسائر الناتجة عن الحريق، السرقة، والانفجارات، والظواهر الطبيعية، والاضطرابات، وأي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.

¹ قرار وزير المالية رقم (596/1)، مرجع سابق، ص 08-09.

4- **التأمين البحري:** ويشمل التأمين على البضائع المنقولة بحرا وهياكل السفن والمسؤوليات، وأي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.

5- **تأمين الطيران:** ويشمل التأمين على أجسام الطائرات والمسؤوليات تجاه الركاب والغير والبضائع المنقولة جوا، وأي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.

6- **تأمين الطاقة:** ويشمل التأمين على المنشآت البترولية، والمنشآت البتروكيميائية، ومنشآت الطاقة الأخرى، وأي تأمينات تقع ضمن هذا الفرع.

7- **التأمين الهندسي:** ويشمل التأمين على أخطار المقاولين، وأخطار التركيب والإنشاء والأجهزة الكهربائية.

8- **فروع التأمين الأخرى:** ويشمل فروع أخرى لم يتم ذكرها آنفا.

ثانيا: التأمين الصحي: ويشمل التأمين على التكاليف الطبية والأدوية وجميع الخدمات والمستلزمات الطبية والعلاجية، وإدارة البرامج الطبية.

ثالثا: تأمين الحماية والادخار: يضم ثلاثة أنواع وهي كما يلي:

1- **تأمين الحماية:** ويشمل عمليات التأمين التي تتعلق بآثار الوفاة والعجز الدائم الكلي أو الجزئي أو المؤقت للفرد والمجموعات.

2- **تأمين الحماية مع الادخار:** ويشمل عمليات التأمين التي يدفع بموجبها المؤمن مبلغا أو مبالغ، بما فيها حصيلة الادخار، في تاريخ مستقبلي مقابل ما يدفعه المؤمن له من اشتراكات.

3- **فروع تأمين الحماية والادخار الأخرى:** ويشمل فروع تأمين الحماية والادخار الأخرى التي لم يتم ذكرها آنفا.

المطلب الرابع: تطور أداء قطاع التأمين التكافلي السعودي خلال الفترة الممتدة من 2014-2020:

يعمل البنك المركزي السعودي على كل ما يسهم في نمو سوق التأمين التكافلي وازدهاره، وذلك من خلال نشر الوعي فيما يتعلق بأهمية التأمين في شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية. مما انعكس إيجابا على أداء سوق التأمين التكافلي، إذ يشهد في سنوات الأخيرة طفرة وحركة نشطة ومنافسة كبيرة بين الشركات، ويعد ثاني أكبر سوق في العالم العربي. لذلك من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق بشكل من التفصيل إلى كل النواحي التي تبرز أداء سوق التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية.

أولاً: صافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط:

صافي أقساط التأمين المكتتبة هي الأقساط المحتفظ بها لدى شركة التأمين بعد حسم الأقساط المسندة إلى شركات إعادة التأمين المحلية والدولية من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة. والجدول التالي يوضح صافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط خلال الفترة الممتدة من 2014-2020 كتالي:

الجدول رقم 05: صافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نوع النشاط	مليون ريال	مليون ريال	مليون ريال	مليون ريال	مليون ريال	مليون ريال	مليون ريال
الطيران	140	147	9.1	5.7	5.3	4	8.7
الطاقة	443	563	12.6	17.2	3.5	12.8	16.9
الهندسي	1434	1204	199.2	168.6	120.2	144.2	236.5
البحري	811	726	192.3	172.4	155.4	181.2	176.6
الممتلكات والحرائق	1923	1962	272.3	322.4	314	34.6	362.7
الحوادث والمسؤوليات وغيره	1079	1093	525.4	506.3	470.4	486.6	637.2
الحماية والادخار	904	1036	820.6	846.2	794.8	797.2	859.4
المركبات	8026.2	10799.2	10720.4	10388.2	8860.4	8117.1	7763.5
الصحي	15720.5	19966.8	18095	18411.6	19319.4	21.622	21924.4
المجموع الاجمالي	30482	36496	30847.5	30838.7	30043.4	31679.7	31986.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقد السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الالكتروني: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>، تاريخ التصفح: 2020/06/15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المبلغ الإجمالي لصافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط في ارتفاع مستمر، من 30482 ريال سعودي سنة 2014 إلى 31963.3 مليون ريال سعودي سنة 2020.

ولكن أهم ما يتم ملاحظته من خلال هذا الجدول أن طوال فترة الدراسة كان ولا يزال التأمين الصحي أكثر أنواع الطلب طلباً، حيث ارتفعت حصة التأمين الصحي في صافي الأقساط المكتتب بها لتصل إلى 21924.4 مليون ريال سعودي سنة 2020 مقابل 15720.5 مليون ريال سعودي سنة 2014، وهذا راجع لعدة اعتبارات أهمها أنه في سنة 2006 تم الالتزام بتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على كل المقيمين في السعودية، وفي سنة 2010 أصبح هذا النظام إجباري أيضاً في القطاع الخاص لتوفير التغطية التأمينية لكل الموظفين سواء كانوا سعوديين أم أجانب على سواء، إضافة إلى هذا تم في سنة 2013 إطلاق مشروع تبادل المعاملات الإلكترونية للتأمين الصحي السعودي (SHIB) الذي يهدف إلى توحيد وتمكين أطراف العلاقة من تبادل تعاملات التأمين الصحي إلكترونياً وحالياً بسبب جائحة فيروس كورونا اتخذت المملكة السعودية إجراءات احترازية تخص قطاع التأمين الصحي على غرار باقي دول العالم.

كما احتل التأمين على المركبات المرتبة الثانية بعد التأمين الصحي، وهذا بسبب صدور قرار الاشتراك في التأمين التعاوني الإلزامي لجميع حاملي رخص القيادة، وهو تأمين ضد الغير، ومطلب مهم لاستكمال متطلبات إصدار رخصة قيادة جديدة أو التجديد، وفي حالة عدم وجود وثيقة التأمين التعاوني ضد الغير، فإن السائق سيتحمل غرامة مالية تبدأ من مائة ريال وتصل إلى ثلاث مائة ريال في حالة تكرار. مما أدى إلى ارتفاع صافي أقساط التأمين المكتتبة من 8026.2 مليون ريال سعودي سنة 2014 إلى 10720.4 مليون ريال سعودي سنة 2016، لكن ما لبث أن شهد انخفاض من سنة 2017 إلى سنة 2020، فمثلاً في سنة 2020 سجل التأمين على المركبات انخفاضاً بنسبة 4.4% من صافي أقساط التأمين المكتتب بها.

في حين سجلت أنواع التأمين الأخرى ارتفاعاً سنوياً مقارنة بمستويات صافي أقساط التأمين بنهاية سنة 2020.

ثانياً: عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية:

عمق السوق هو إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الجدول التالي يمكن توضيح عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية كما يلي:

الجدول رقم 06: عمق سوق التأمين التكافلي

السنة	البيان	إجمالي التأمين العام %	إجمالي تأمين الصحي %	إجمالي تأمين الحماية والادخا %	الإجمالي
2014	من الناتج المحلي الإجمالي	0.50	0.56	0.03	1.09
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.87	0.98	0.06	1.90
2015	من الناتج المحلي الإجمالي	0.67	0.77	0.04	1.49
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.93	1.07	0.06	2.06
2016	من الناتج المحلي الإجمالي	0.71	0.77	0.04	1.52
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.96	1.04	0.06	2.05
2017	من الناتج المحلي الإجمالي	0.63	0.74	0.04	1.42
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.90	1.05	0.06	2.01
2018	من الناتج المحلي الإجمالي	0.48	0.68	0.04	1.19
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.73	1.03	0.06	1.82
2019	من الناتج المحلي الإجمالي	0.48	0.76	0.04	1.27
	من الناتج المحلي غير النفطي	70.	1.10	0.06	1.87
2020	من الناتج المحلي الإجمالي	0.56	0.87	0.05	1.48
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.73	1.13	0.06	1.92

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقد السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>، تاريخ التصفح: 2020/06/15.

من خلا هذا الجدول نلاحظ أنه طوال فترة الدراسة من سنة 2014-2020 أن مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في ارتفاع مستمر، إذ كان في سنة 2014 1.09 في المئة وبلغ في سنة 2020 1.48 في المئة. إلا أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في تذبذب طوال فترة الدراسة بين ارتفاع وانخفاض ولكن نسبتها ضئيلة جداً إذا ما تمت مقارنته

مثلا بسوق التأمين في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يدل على صغر حجم هذا القطاع أي أنه مازال في طريق النمو بالرغم من امتلاكه لإمكانات كبيرة سواء القانونية أو البشرية ولكنها غير مستغلة ويمكن أن يرجع ذلك لانخفاض الوعي التأميني للفرد.

أما إذا بالنسبة لعمق كل نشاط على حدي ناتج المحلي الإجمالي أو في ناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تبقى الريادة لقطاع التأمين الصحي مقارنة بباقي القطاعات، إذ نلاحظ أن نسبة عمق التأمين الصحي سنة 2020 بلغت 1.13 في المئة، أي أن نسبة مساهمة التأمين الصحي من إجمالي ناتج المحلي غير النفطي تعد ضئيلة للغاية. ويمكن تفسير ذلك بسبب ضخامة قيمة الناتج المحلي السعودي بصفة عامة، وضخامة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: كثافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية:

كثافة التأمين هي معدل إنفاق الفرد على التأمين، ويمكن حسابه من خلال إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى عدد السكان. والجدول التالي بين كثافة سوق التأمين في المملكة العربية السعودية كما يلي:

الجدول رقم 07: كثافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

نوع النشاط	2014 ريال للفرد	2015 ريال للفرد	2016 ريال للفرد	2017 ريال للفرد	2018 ريال للفرد	2019 ريال للفرد	2020 ريال للفرد
التأمين العام	450	536.0	540.26	501.58	419.84	417.34	414.42
التأمين الصحي	510	616.4	586.09	584.77	595.07	656.82	644.76
تأمين الحماية والاصحار	29.4	33.7	33.08	35.03	33	33.17	35.68
المجموع الاجمالي	990	1186.1	1159.43	1121.37	1047.91	1107.33	1094.86

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Insurance/Pages/Publications.aspx>، تاريخ التصفح: 2020/06/15.

من خلال السابق نلاحظ أن كثافة سوق التأمين في المملكة انخفضت من 1107.33 ريال سعودي لكل فرد في سنة 2019 إلى 1094.86 ريال سعودي لكل فرد في سنة 2020 بانخفاض نيبيته 1.1 في المئة.

كما نلاحظ هيمنة التأمين الصحي والتأمين العام بسبب اقبال الأفراد على هاتين الخدمتين مما أدى إلى ارتفاع كثافة كلا النشاطين، بينما بقيت نسبة كثافة تأمين الحماية والادخار منخفضة، وهذا راجع لاعتقاد الأفراد بعدم جواز تأمين الحماية والادخار بصورة أخرى راجع لضعف الوعي التأميني رغم الجهود المبذولة من الهيئات القانونية والشرعية بجواز التعامل بكل منتجات التأمين التكافلي الموجودة في قطاع التأمين بالمملكة.

رابعاً: نسبة الاحتفاظ حسب نوع النشاط:

تعد نسبة الاحتفاظ مقياساً للمخاطر في أقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. تحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها.

ويدل ابتعاد هذه النسبة عن الواحد الصحيح باتجاه الصفر على ارتفاع قيم إعادة التأمين، وهو ما يؤثر على انخفاض درجة اعتماد شركات التأمين على نفسها لتغطية المخاطر واللجوء إلى شركات إعادة التأمين للمشاركة في تغطية تلك المخاطر بصفة أساسية. أما إذا اقتربت هذه النسبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على انخفاض قيم إعادة التأمين، وهو ما يؤثر على ارتفاع درجة اعتماد شركات التأمين على نفسها لتغطية المخاطر. والجدول التالي يوضح ما سبق ذكره كما يلي:

الجدول الرقم 08: نسبة الاحتفاظ حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحوادث والمسؤوليات وغيره	52.3%	48.2%	50.1%	48%	47%	43.4%	46.5%
المركبات	94.7 %	91.8%	88.2%	93.3%	94 %	94.3%	92.9%
الممتلكات والحرائق	16.4%	16.8 %	14.9%	18.9%	18.5%	17.1%	17.2%
البحري	31%	34.3%	30.3%	27.7%	28.5%	27.7%	25.6%
الطيران	2.5%	2%	6.5%	4.2%	3.6%	2.5%	4.9 %
الطاقة	2%	2%	2.8%	2.3%	0.7%	1.8%	1.9 %
الهندسي	14.3%	18%	21.9%	18.1%	17.1%	12%	22.3%
التأمين الصحي	93.2%	95.9%	97.1%	96.7%	97.2%	96.2%	96%
الإجمالي	79.8%	83%	83.7%	84.5%	85.8%	83.6%	82.5%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Insurance/Pages/Publications.aspx>، تاريخ التصفح:

2020/06/15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاحتفاظ الاجمالية لشركات التأمين التكافلي في سوق التأمين في المملكة قد بلغت 82.5 في المئة في سنة 2020، مقارنة بنسبة 83.6 في المئة سنة 2019. وتتأثر هذه النسبة لحد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين الصحي والتأمين على المركبات التي تقدر بـ 96 في المئة و 92.9 في المئة على التوالي سنة 2020 و 2019، ويتضح من هذا اقتراب نسبة الاحتفاظ من الواحد الصحيح مما يدل على انخفاض قيم إعادة التأمين، وهو ما يؤثر على ارتفاع درجة اعتماد شركات التأمين على نفسها لتغطية المخاطر الصحية والمخاطر التي تتعرض لها المركبات. من جانب آخر، سجل تأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو 1.9 في المئة سنة 2020، وهذا يدل على ابتعاد هذه النسبة عن الواحد الصحيح ومنه ارتفاع قيم إعادة التأمين، وهو ما يؤثر على انخفاض درجة اعتماد شركات التأمين على نفسها لتغطية المخاطر واللجوء إلى شركات إعادة التأمين للمشاركة في تغطية تلك المخاطر بصفة أساسية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على الأسس النظرية للتأمين التكافلي، بالإضافة إلى دراسة تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال.

نتائج الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج، وهي كما يلي:
- 1- يوجد اختلاف جوهري كبير بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، لكن بالرغم من هذا توجد بعض نقاط الالتقاء وتوافق.
 - 2- تعد تجربة المملكة العربية السعودية تجربة رائدة في مجال التأمين التكافلي على المستوى العربي والعالمي، وهذا بسبب توفيرها لترسانة من القوانين تتوافق مع مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية، لكن لم تكفي بهذا بل اعتمدت على تدريب وتأهيل المورد البشري الذي يعد المحرك الأساسي لهذا القطاع علمياً وعملياً.
 - 3- هيمنة التأمين الصحي والتأمين على المركبات على قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية وهذا راجع إلى الاجبار القانوني للأفراد على هذا النوع من الخدمات.
 - 4- المساهمة الضئيلة جداً لقطاع التأمين التكافلي في الناتج المحلي غير النفطي.
 - 5- ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد بالمملكة العربية السعودية مقارنة بدول أخرى كماليزيا

توصيات الدراسة:

- على ضوء النتائج التي تم توصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- 1 - الاهتمام أكثر بتأهيل العاملين والقائمين على إدارة شركات التأمين التكافلي، من خلال إقامة دورات تدريبية وتعليمية في مجال تهذيب الأخلاق، ومقاصد الشريعة واسسها، وأحكام المعاملات الإسلامية في المعاملات المالية والبنكية الإسلامية.
 - 2 - العمل على نشر ثقافة التأمين التكافلي داخل المملكة لكسب المزيد من المشتركين بكل الوسائل المتاحة مثلاً: يمكن الاعتماد على المعارض والتجمعات والجامعات وغيرها، وبالتالي زيادة الحصة في سوق التأمين محلياً ودولياً.
 - 3 - الاستمرار في دعم البحوث والدراسات التي من شأنها أن تطور عمل هذا القطاع وتنوع من أدواته.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- قرار وزير المالية رقم (596/1)، يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤرخ في 20 أبريل 2004، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، متاح على الموقع <https://www.idc.gov.sa/ar-sa/RulesandRegulations1/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9%20%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA.%> %

تاريخ التصفح: 2020/10/07.

- المرسوم الملكي رقم (م/32)، نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤرخ في 14 جويلية 2003، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، متاح على الموقع: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/f734c59d-9b20-4880-96ca-e8bab7d2feb9?lawId=3e3c6fc3-9a45-4a0e-b28e-a9a700f1ad14>.

تاريخ التصفح: 2020/06/07.

- مرسوم الملكي رقم (م/30)، تعديل المادتين العشرين والثانية والعشرين من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤرخ في 1434/25/27هـ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، متاح على الموقع:

[https://www.idc.gov.sa/ar-sa/RulesandRegulations1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%20%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20\(20\)-\(22\)%20%D9%85%D9%86%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9%20%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A.pdf](https://www.idc.gov.sa/ar-sa/RulesandRegulations1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%20%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20(20)-(22)%20%D9%85%D9%86%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9%20%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A.pdf)

تاريخ التصفح: 2020/10/06

ثانياً: الكتب

- لعبيدي ابراهيم، حقيقة الفرق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2013.
- ناصر عبد الحميد، التأمين التكافلي التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي "التحديات والمواجهة"، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2014.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

- جوادي سميرة، أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، 2020.

رابعاً: المقالات

- العرابي مصطفى، غانية نذير، صناعة التأمين التكافلي: الواقع، التحديات والأفاق، مجلة البحوث، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 03، ديسمبر 2017.
- جلولي سميحة، إعادة التكافل كآلية لإدارة مخاطر التأمين التكافلي -المملكة العربية السعودية نموذجاً، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1، العدد 09، 2015.
- حميدي نعيمة، حوشين ابتسام، التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في سوق التأمين الجزائري - دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 22، العدد 02، 2019.

- خنفري خيضر، تطوير صناعة التأمين التكافلي وافاقها، مجلة دراسات الاقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمة التعليمية، المجلد 13، العدد 02، 2013، ص 10.
- زايد محمد عبد اللطيف، الأشقر السيد الشربيني، شكري علاء محمد، أمين هبة الله عبد الصبور، التأمين الرقمي: دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 39، العدد 01، 2019.
- لنصاري عبد القادر، بوعزيز أزهر، بن يبا محمد، العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي - دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي بماليزيا خلال الفترة (2012-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة احمد دراية، المجلد 08، العدد 03، 2020.
- مناظري ياسين، تحديات وأفاق التأمين التكافلي بالمغرب، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 92، 2020.
- هرموش إيمان، مقيح صبري، واقع وأفاق التأمين التكافلي في الجزائر-محاكاة تجارب عالمية-، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 70.

خامسا: أشغال الملتقيات

- بهلولي فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر "الواقع والآفاق"، الملتقى الدولي السابع حول: الواقع العملي وأفاق التطوير-تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012.
- حضري دليلة، بغداوي جميلة، صناعة التأمين التكافلي في دول المختارة -بين الواقع والآفاق والتحديات، الملتقى الدولي السابع حول: الواقع العملي وأفاق التطوير-تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- المؤسسة النقد السعودية، التقارير السنوية خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>

تاريخ التصفح: 2020/06/15.

- المؤسسة النقد السعودي، التقارير السنوية لسوق التأمين السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الالكتروني:

<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Insurance/Pages/Publications.aspx>

تاريخ التصفح: 2020/06/15.

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، البنك المركزي السعودي، متاح على الموقع:

<https://www.sama.gov.sa/ar->

[/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_56th-AR.pdf](https://www.sama.gov.sa/ar-/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_56th-AR.pdf)

تاريخ التصفح: 2020/06/16.

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الخامس والخمسون، 2019، البنك المركزي السعودي، متاح على الموقع:

<https://www.sama.gov.sa/ar->

[/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_55th-AR.pdf](https://www.sama.gov.sa/ar-/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_55th-AR.pdf)

تاريخ التصفح: 2020/06/16.

